الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/48/5
TD/B/WP/139
9 July 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، ١٧ - ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

تقرير من الأمين العام للأونكتاد

خلاصة

كانت السمة الرئيسية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٠ هي التركيز على بناء القدرات؛ والتفاعل الوثيق مع أعمال البحوث والعمل التداولي؛ واستمرار التركيز على أقل البلدان نموا؛ وزيادة مستوى الإسهامات. وجرى تمديد أنشطة بعض البرامج والمشاريع إلى بلدان ومناطق أخرى، وإن بقي نمط التوزيع الجغرافي للأنشطة الكلية بلا تغيير إلى حد ما. وبلغ مجموع الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية أكثر من ٢٧ مليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة قدرها ٢٢ في المائة عن عام ١٩٩٩، بفضل زيادة ملموسة في الإسهامات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية، من كل من البلدان المتقدمة والنامية، والمخصصات التي وردت لتنفيذ أربعة مشاريع جديدة في إطار حساب التنمية. وأدت التعهدات المتعلقة بالإسهامات المتعددة السنوات إلى الصناديق الاستئمانية من عدد متزايد من المانحين إلى تسهيل أنشطة التخطيط لعام ٢٠٠١ وما بعدها. وانخفضت النفقات الكلية انخفاضا طفيفا إلى ٢٤,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وكان حوالي ٤٣ في المائة منها موجها إلى أقل البلدان نموا. ودخل عدد من المشاريع الجديدة الهامة حيز التشغيل. وكانت برامج التعاون التقني الرئيسية بحسب النفقات كما يلي: برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، ولوجستيات التجارة، والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتحليل قضايا الاستثمار. وركزت الأنشطة التي نفذت لصالح أقل البلدان نموا على العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا والمبادرة المتعلقة بترتيبات التنفيذ الجديدة للإطار المتكامل. وتم تشكيل الفريق الاستشاري لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي واتخذ قرارا بشأن إنشاء صندوق استئماني للبرنامج. واستمر نمو التعاون مع المنظمات الأخرى على نحو مرض. وأعدت المبادئ التوجيهية المؤقتة للأونكتاد بشأن التعاون مع القطاع الخاص. وأنجز تقدم أيضا فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الدورة العاشرة للأونكتاد. وأعد تقييم متعمق لبرنامج التدريب البحري. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير استعراض للأنشطة التي نفذت في عام ٢٠٠٠ على أساس كل برنامج على حدة. ويشمل المرفق الثاني معلومات إحصائية بشأن التعاون التقني للأونكتاد.

المحتويات

	الفقرات
مقدمة.....	١-٢
أولا - استعراض عام للأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٠	٣-٢٩
ألف - الاتجاهات في مجال تنفيذ المشاريع.....	٦-١٦
باء - الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد	١٧-٢٩
ثانيا - الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا	٣٠-٣٣
ثالثا - التعاون مع المنظمات الأخرى	٣٤-٣٩
رابعا - التعاون مع القطاع الخاص.....	٤٠-٤٤
خامسا- الاستدامة المالية لبعض برامج التعاون التقني	٤٥-٥٤
سادسا- تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل دورة الأونكتاد العاشرة	٥٥-٥٧
سابعا - التقييم	٥٨-٦١
ثامنا - الاستنتاجات	٦٢-٦٦

الجداول

	الصفحة
١- إجمالي نفقات الأونكتاد على التعاون التقني ومصدر التمويل	٦
٢- الإنفاق على التعاون التقني بحسب أقل البلدان نموا، وبحسب المناطق والبرامج.	٧
٣- أنشطة التعاون التقني، موزعة بحسب الشعبة/البرنامج.....	١٠
٤- المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد	١١

الأشكال

١- الإنفاق بحسب مصدر التمويل.....	٥
٢- مصدر المساهمات في الصناديق الاستئمانية.....	٥

مقدمة

١- يحاول هذا التقرير، بالإضافة إلى دوره التقليدي في توفير المعلومات بشأن الاتجاهات والتطورات في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٠، توفير معلومات بشأن التقدم المنجز فيما يتعلق بتنفيذ توصيات خطة عمل الدورة العاشرة للأونكتاد ومقررات مجلس التجارة والتنمية، في دورته السابعة والأربعين، فيما يتعلق بالتعاون التقني. ويهدف التقرير إلى تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وقد أعد وفقا للفقرة ١٠٧ (ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378/Rev.1)، المعتمدة في الدورة التاسعة للأونكتاد.

٢- وسيقدم التقرير أيضا إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها المقبل لأنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام ٢٠٠٠. وستعرض على المجلس نتائج استعراض الفرقة العاملة.

أولا- استعراض عام للأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٠

٣- ساعدت أنشطة التعاون التقني التي نفذت في عام ٢٠٠٠ على تشكيل بيئة أكثر مواتاة للبلدان المستفيدة للاستفادة من عملية العولمة والتحرير. وبوجه خاص، ساعدت على تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على وضع سياسات موجهة وفعالة وعلى الاشتراك على نحو فعال في المفاوضات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية؛ ودعمت هذه الأنشطة التطوير المؤسسي؛ وساعدت على زيادة الوعي بقضايا التنمية العالمية؛ وسهلت التشارك في الخبرات؛ وعززت التعاون الإقليمي؛ وساعدت على تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في البلدان المستفيدة، وبوجه خاص بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٤- وفي خطة عمل الدورة العاشرة للأونكتاد، التي حدد فيها التعاون التقني باعتباره وظيفة من الوظائف الرئيسية الثلاث للأونكتاد، أوصي بأن فاعلية وملاءمة التعاون التقني للأونكتاد يتوقفان على تكامله مع تحليل السياسات العامة للأمانة وعمل الهيئات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، بذلت جهود في عام ٢٠٠٠ بشأن تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع التعاون التقني، التي تستغل على نحو فعال العلاقة المتداخلة بين تحليل السياسات العامة والمداولات ما بين الحكومات والأنشطة التنفيذية. ونفذت برامج التعاون التقني من خلال مجموعة من الأنشطة الميدانية وأعمال البحوث. وفي العمل التحليلي للأمانة، استخدم العمل المنفذ في إطار مشاريع وبرامج التعاون التقني وكذلك المناقشات التي دارت في الاجتماعات الحكومية الدولية. وسعت حلقات التدارس/الحلقات الدراسية والاجتماعات المختلفة التي نظمت في سياق تنفيذ البرامج والمشاريع، إلى تعزيز ارتباط البحوث التي يضطلع بها الأونكتاد بالسياسات العامة، وإلى وضع الأساس للعمل التحليلي المقبل. واتبع هذا النهج على نحو

واسع في جميع مجالات عمل الأونكتاد الرئيسية. وفي المرفق الأول لهذه الوثيقة، الذي يحتوي استعراضا لكل برنامج من برامج التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٠، ترد مجموعة من الأمثلة لتكامل الوظائف الرئيسية الثلاث للأونكتاد، تصف بالتفصيل كيف عملت أنشطة فرادى المشاريع والبرامج على تعزيز العمل التحليلي وكيف أسهمت في تعزيز القدرة على صنع السياسات والعمل التداولي.

٥- وتطلعا إلى المستقبل، قامت الأمانة، في سياق التحضير لمقترحات الميزانية البرنامجية للأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ببذل كافة الجهود لتحقيق الاتساق بين العمل التحليلي المقترح وأنشطة التعاون التقني، لضمان أن يستمر في المستقبل تكثيف وتعزيز عملية التكامل بين الوظائف الرئيسية الثلاث للأونكتاد، التي بدأت فعلا.

ألف - الاتجاهات في مجال تنفيذ المشاريع

٦- بلغت النفقات الإجمالية للأونكتاد على التعاون التقني من جميع المصادر ٢٤,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، مما يمثل انخفاضا طفيفا عن السنة السابقة. وينسب هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى انخفاض مستوى نفقات المشاريع في أوروبا نظرا لاستكمال عدد من المشاريع في هذه المنطقة. وفضلا عن ذلك، وكما أشير في تقرير العام الماضي، كانت الزيادة في مجال التنفيذ في عام ١٩٩٩ ترجع إلى حد كبير إلى توفير الأموال استثنائيا في إطار الباب ٢١ من "حساب الوفورات" في الميزانية البرنامجية. وبناء عليه، لا ينبغي أن يفسر الانخفاض الطفيف في مجال التنفيذ المسجل في عام ٢٠٠٠ كمؤشر على أي اتجاه تنازلي. ويرد في الجدول ١ أدناه مجموع نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بحسب مصادر التمويل؛ وتشمل هذه المصادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستئمانية والميزانية البرنامجية. وتعني الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة الباب ٢١ والباب ٣٣ من الميزانية العادية اللذين يغطيان "البرنامج العادي للتعاون التقني" و"حساب التنمية" على التوالي.

الشكل ١: الإنفاق بحسب مصدر التمويل، ٢٠٠٠

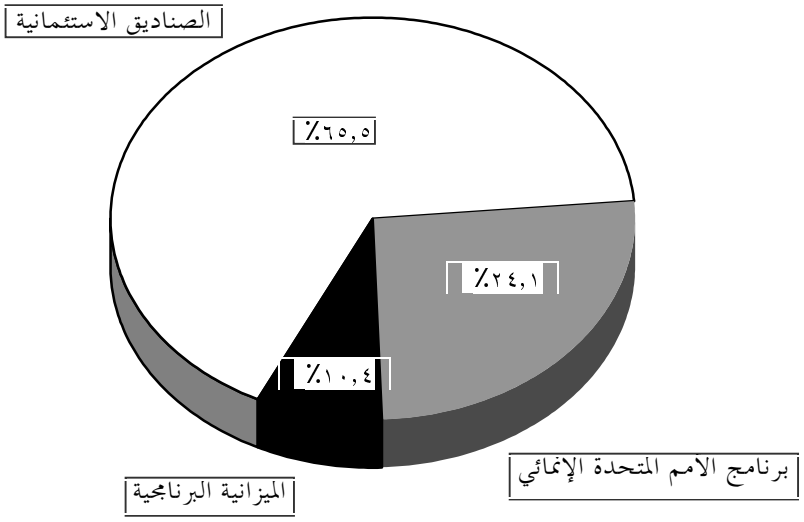

الشكل ٢: مصدر المساهمات في الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٠

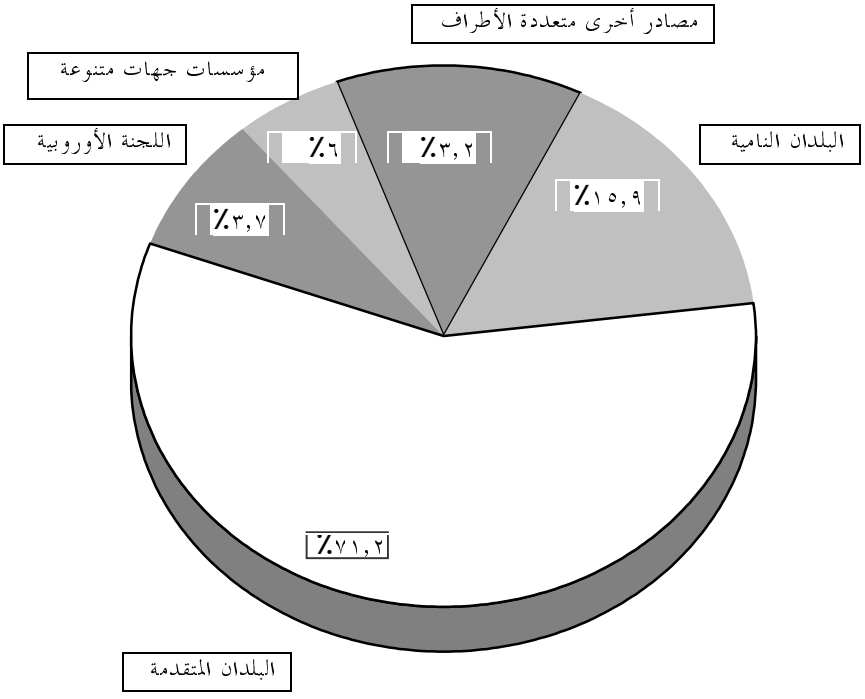

الجدول ١

إجمالي نفقات الأونكتاد على التعاون التقني
ومصدر التمويل، ١٩٩٠-٢٠٠٠
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	**١٩٩٥**	**١٩٩٦**	**١٩٩٧**	**١٩٩٨**	**١٩٩٩**	**٢٠٠٠**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٧,٤	٧,٨	٦,١	٦,٨	٦,٠	٦,٥	٥,٨
الصناديق الاستئمانية	٣,٦	١٣,٤	١٥,٨	١٦,١	١٥,٢	١٦,٩	١٥,٨
الميزانية البرنامجية	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٢,٠	٢,٥
المجموع	**٢١,٦**	**٢٢,٠**	**٢٢,٤**	**٢٣,٣**	**٢١,٨**	**٢٥,٤**	**٢٤,١**

٧- ويقدم الجدول ٢ معلومات عن المبالغ المنفقة على أقل البلدان نموا وعن أنصبة المناطق والبرامج في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وكان نصيب أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠ هو ٤٣ في المائة من مجموع النفقات على التعاون التقني، مقابل ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٩.

الجدول ٢

الإنفاق على التعاون التقني في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠:
بحسب أقل البلدان نموا، وبحسب المناطق والبرامج
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٧	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠	
	المبلغ	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
المجموع	**٢٣ ٢٨٩**	**٢١ ٨٣٣**		**٢٥ ٤٠٩**		**٢٤ ١٨٤**	
أقل البلدان نموا	٩ ٤١٧	٨ ٢١٢	٣٧,٦	١٠ ١٢٦	٤٠,٠	١٠ ٤٩٢	٤٣,٠
بحسب المنطقة:							
أفريقيا	٧ ٨٣٩	٥ ٨٦٤	٢٦,٩	٥ ٣٤٤	٢١,٠	٥ ٢١٩	٢١,٦
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٩٠٥	٤ ٢٠٨	١٩,٣	٤ ٥٧٦	١٨,٠	٤ ٥٣٤	١٨,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١ ٤٠٧	٩٥٣	٤,٤	١ ١١٠	٤,٤	١ ٣٧٦	٥,٧
أوروبا	٢ ٥٢٦	٣ ٢٢٧	١٤,٨	٢ ٣٣٨	٩,٢	٨٤٥	٣,٤
أنشطة أقاليمية	٧ ٦٢٦	٧ ٦٠٦	٣٤,٨	١٢ ٠٤٠	٤٧,٤	١٢ ٢١١	٥٠,٥
بحسب البرامج:							
العولمة واستراتيجيات التنمية	٣ ٤٤٢	٣ ٠٧٠		٢ ٩٠٣		٢ ٣٥٣	
التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية	٢ ٩٥٥	٢ ٩٦٨		٣ ٥٣٩		٤ ٢٣٢	
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٢ ٨٥٩	٢ ٩١٨		٣ ٩٤٨		٣ ٣٤٦	
الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	٢ ٩٨١	١١ ٣٧٧		١٠ ٦٦٨		٩ ٧٢٠	
أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية	٤٩١	٤٣٢		٩٣٦		٢ ٤٣٩	
الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشعب[أ]	-	-		٢ ٠٠١		١ ٢٦٩	
التوجيه التنفيذي والإدارة، وخدمات الدعم	٥٦٢	١ ٠٦٧		١ ٤١٥		٨٢٦	

(أ) كانت النفقات في إطار هذا البند في الماضي تدرج ضمن نفقات التوجيه التنفيذي والإدارة.

٨- ويبين الجدول ٣ تفاصيل نفقات عام ٢٠٠٠ بحسب البرامج، وفقا للهيكل التنظيمي للأمانة في هذا العام. وما زالت شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، كما حدث في الأعوام السابقة، تمثل أكبر مساهم في تنفيذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد، حيث بلغ نصيبها من جملة الانفاق على أنشطة التعاون التقني ٤٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالشعب الثلاث الأخرى، بلغ نصيب شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ١٧,٦ في المائة، وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية ٩,٧ في المائة، وشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ١٣,٧ في المائة. أما النسبة المتبقية، فكانت من نصيب مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية والأنشطة الخاصة بالأمانة ككل، بما في ذلك التوجيه التنفيذي والإدارة.

٩- وفي عام ٢٠٠٠، بلغ نصيب برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة ٥٩ في المائة من جملة انفاق الشعبة و٢٣,٥ في المائة من مجموع أنشطة التعاون التقني. وما زال هذا البرنامج يستقطب طلبات كثيرة من البلدان المستفيدة المحتملة ويحصل على دعم من مجموعة واسعة من المانحين. وشملت الأنشطة الأخرى لشعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، كما حدث في الأعوام السابقة، وضع وتنفيذ برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك برنامج التدريب البحري وبرنامج التدريب التجاري، وأنشطة متصلة بالكفاءة في التجارة وتسهيلها.

١٠- وما زال التعاون التقني لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية يركز على تدعيم القدرات التجارية للبلدان النامية، والمساعدة على معالجة قضايا النظام التجاري الدولي والتدريب وتنمية الموارد البشرية، والمعلومات التجارية. ومعظم هذه الأنشطة مرتبط بمساعدة البلدان على تنفيذ مختلف نتائج جولة أوروغواي بغية تمكين البلدان النامية من الحصول على أكبر قدر من الفوائد من النظام التجاري الجديد وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد حصل عدد من البلدان على مساعدة في عام ٢٠٠٠ في سياق عمليات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، من بينها الاتحاد الروسي وأذربيجان وبوتان وبيلاروس والجزائر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وساموا والسودان وفييت نام وكازاخستان وكمبوديا ولبنان ونيبال واليمن. وتلقت أيضا مجموعة من البلدان المساعدة بشأن مختلف القضايا المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ودخل برنامج الدبلوماسية التجارية حيز التنفيذ على نحو كامل في عام ٢٠٠٠، وفقا للولاية التي كلف بها في الدورة العاشرة للأونكتاد (الفقرتان ١٢٩ و١٦٤ من خطة العمل). ووفقا لهذه الولاية، فإن الأهداف الرئيسية للبرنامج هي تدريب المفاوضين التجاريين ودعم مؤسسات التدريب والبحث في البلدان النامية في مجال صنع السياسات العامة التجارية والمفاوضات. وفي عام ٢٠٠٠، صمم ونظم في إطار هذا البرنامج ١٨ برنامجا للتدريب ولبناء القدرات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

١١- ومـــا زال العمل في مجال السلع الأساسية يشمل قضايا مثل بناء القدرات والتنويع والتنمية القائمة على السلع الأساسية وإسداء المشورة والتدريب بشأن إدارة المخاطر المتصلة بأسعار السلع الأساسية.

١٢- ولا يـــزال دعـــم إدارة الديون، بما في ذلك دعمها عن طريق تعزيز وتركيب برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، يشكل الجانب الأكبر من التعاون التقني لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية (نحو ٨٦,١ في المائة). وشملت الأنشطة الرئيسية في عام ٢٠٠٠ تسليم النسخة ٥-٢ من نظام إدارة الدين والتحليل المالي، ودعم تنفيذ الـــنظام في البلدان التي طلبت ذلك، ونموذج استدامة الدين + الأنشطة، ومؤتمر لإدارة الديون فيما بين الأقاليم، وإنشاء فريق استشاري لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، كان لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي مشاريع في ٦٠ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١٣- واستمر تنفيذ أنشطة التعاون التقني لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في عام ٢٠٠٠ في إطار ثلاثة برامج فرعية هي تحليل قضايا الاستثمار (٤٦ في المائة من أنشطة الشعبة) وسياسات الاستثمار وبناء القدرات (٢٥ في المائة) والتكنولوجيا والمشاريع (٢٩ في المائة). وشملت الأنشطة المنفذة في إطار العنصر الأول العمل المتعلق بـــإعداد تقرير الاستثمار العالمي، وبالصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات، والقضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية. وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بحافظة الاستثمار والتمويل الصغير، التي كانت تنفذها من قبل كل من شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وشعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في الـــتجارة، فهي الآن من مسؤولية شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وكما طلب في مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٦١ (د - ٤٧)، الذي يشجع الأمانة على متابعة مختلف المشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة فـــيما يتصـــل بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، عقدت الأمانة اجتماعات غير رسمية مع المانحين والمستفيدين بشأن برنامج العمل المتعلق "ببناء القدرات في البلدان النامية بشأن القضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية".

١٤- وفيما يتعلق بالأنشطة التي نفذتها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في إطار العنصر الثاني، أي سياســـات الابتكار والاستثمار الوطنية، فقد استمر التركيز على مساعدة البلدان المهتمة على جذب الاستثمار الأجـــنبي عن طريق توفير التدريب وإسداء المشورة بشأن قضايا محددة وفي إطار هذا العنصر، اضطلع الأونكتاد باستعراض السياسات المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا والابتكار. وقامت الأمانة أيضا تنفيذا لمقرر المجلس ٤٦١ (د - ٤٧)، الذي طلب من الأمانة أن تنظر، بالتشاور مع المانحين والمستفيدين، في تجميع الأنشطة وصياغة مشاريع جامعة، بإعداد برنامج بشأن "بناء القدرات في مجال تعزيز الاستثمار" جرى مناقشته في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠. ويمـــثل هـــذا الاقتراح محاولة لتجميع مختلف أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في هذا المجال تحت برنامج واحد.

الجدول ٣

أنشطة التعاون التقني، موزعة بحسب الشعبة/البرنامج، ٢٠٠٠:
الانفاق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشعبة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستئمانية	الميزانية البرنامجية	المجموع	
				المبلغ	النسبة المئوية
العولمة واستراتيجيات التنمية: المجموع	**٥٦٤**	**١ ٦٧٥**	**١١٤**	**٢ ٣٥٣**	**٩,٧**
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية		٢٥١	–	٢٥١	١,١
برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٥٥٣	١ ٣٦١	١١٤	٢ ٠٢٨	٨,٤
البرامج الخاصة	١١	٦٣	–	٧٤	٠,٣
شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية: المجموع	**٨٠٧**	**٢ ٩٣٩**	**٤٨٦**	**٤ ٢٣٢**	**١٧,٦**
التحليلات التجارية	–	٣٢	–	٣٢	٠,١
المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية	٦٠١	١ ٥١٧	٢٣٣	٢ ٣٥٠	٩,٨
السلع الأساسية	٤-	٥١	٢٥٣	٣٠١	١,٢
التجارة والبيئة والتنمية	٢١٠	١ ٠٣٥	–	١ ٢٤٦	٥,٢
قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين	–	٣٠٤	–	٣٠٤	١,٣
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع	**٤٦٧**	**٢ ٨٧٩**	**–**	**٣ ٣٤٦**	**١٣,٧**
تمكين قضايا الاستثمار	١٥٧	١ ٣٨٣	–	١ ٥٤٠	٦,٤
سياسات الاستثمار وبناء القدرات	٢٦١	٥٧٦	–	٨٣٧	٣,٤
التكنولوجيا والمشاريع	٤٩	٩٢٠	–	٩٦٩	٤,٠
شعبة الهاكا الأساسية من أجل تحقيق التنمية والكفاءة في التجارة: المجموع	**٣ ١٣٢**	**٥ ٩٤٠**	**٦٤٨**	**٩ ٧٢٠**	**٤٠,٢**
لوجستيات للتجارة	١ ٠٠٤	١ ٥٩٣	–	٢ ٥٩٧	١٠,٧
النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها	٢ ١٢٠	٣ ٥٧٥	–	٥ ٦٩٣	٢٣,٥
المعلومات والتدريب	١٠	٧٧٢	–	٧٨١	٣,٢
التجارة الإلكترونية	–	–	٦٤٨	٦٤٨	٢,٧
أقل البلدان نموا: المجموع	**١٧٥**	**٢ ٢٦٤**	**–**	**٢ ٤٣٩**	**١٠,١**
الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشعب	**–**	**–**	**١ ٢٦٩**	**١ ٢٦٩**	**٥,٢**
التوجيه التنفيذي والإدارة: المجموع	**٦٧٤**	**١٥٢**		**٨٢٦**	**٣,٤**
المجموع الكلي	**٥ ٨١٧**	**١٥ ٨٥٠**	**٢ ٥١٧**	**٢٤ ١٨٤**	**١٠٠**

الجدول ٤

المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد (١٩٩٤-٢٠٠٠)[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	(نسبة مئوية من المجموع)
مساهمات البلدان المتقدمة	١٠ ٨٦٠	١٠ ٩٠٦	١٢ ٧٣٢	٥ ٩٩١	٩ ٣٧٣	٧ ٨٦٣	١٣ ٣١٢	٧١,٢
(منها الخبراء المعاونون)	*(٦٧٢)*	*(٦٧٢)*	*(٥١٨)*	*(٨٧٣)*	*(٧٢٩)*	*(٥٠٥)*	*(٦٣٢)*	
البلدان النامية - مساهمة عامة	١٩٠	٢١٨	١ ٠١٢	٩٩٦	٦٢٤	١ ١٩٥	٦٣٩	٣,٥
البلدان النامية - الذاتية الدعم[ب]	٢ ٦٨٦	٢ ٠٩٦	٢ ٢٢٩	١ ٠٩٢	٢ ٠٧٠	٩٣٨	٢ ٣٣٠	١٢,٤
المفوضية الأوروبية	١ ٧٨٠	٤ ١٢٣	٥ ٦٣٤	٣ ٨٢١	٣ ٥٢٧	١ ١٣٩	٦٧٥	٣,٧
مساهمات أخرى متعددة الأطراف[ج]	٨٨٨	٢٩٧	٢٧٢	٩٠٥	١ ٠٥٥	١ ٧٥٨	٥٩٤	٣,٢
مؤسسات/مساهمات متنوعة	١٩٥	٢٤٣	١٣٥	٤٦٤	٥٥٧	٧٤٢	١ ١٢٧	٦,٠
المجموع	**١٦ ٥٩٩**	**١٧ ٨٨٣**	**٢٢ ٠١٤**	**١٣ ٢٧٠**	**١٧ ٢٠٧**	**١٣ ٦٣٥**	**١٨ ٦٧٧**	**١٠٠**

(أ) لا تشمل مساهمات أطراف ثالثة مقدمة على سبيل تقاسم التكاليف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) للأنشطة المنفذة في بلدانها والممولة من موارد الميزانية الحكومية أو عن طريق قروض من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

(ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول السابع من المرفق الإحصائي (TD/B/48/5/Add.2-TD/B/WP/139/Add.2).

١٥- وفي إطار تنمية المشاريع، أي العنصر الثالث، ظلت الأنشطة تركز على زيادة التوسع في برنامج تنظيم المشاريع "إمبريتيك" الرامي إلى تشجيع روح المبادرة وتعزيز الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية. ونظمت ٢٦٥ حلقة للتدريب على تنظيم المشاريع في إطار هذا البرنامج في ١٥ بلدا، حضرها ٦ ٨٠٠ من المشتركين المختارين.

١٦- وبالإضافة إلى المشاريع الأربعة الجديدة المنفذة في إطار حساب التنمية (انظر الفقرة ٢٤ أدناه)، بدأ تشغيل عدد من البرامج والمشاريع الرئيسية الأخرى في عام ٢٠٠٠. وشمل ذلك مشاريع في إطار برنامج الدبلوماسية التجارية واتفاقات الاستثمار الدولي، ضمن غيرها. وفضلا عن ذلك، بدأ في أواخر عام ٢٠٠٠ تشغيل

مشروع صندوق استئماني متعدد السنوات يهدف إلى تعزيز أنشطة التعاون التقني الكلية للأونكتاد. ويدعم هذا المشروع الأنشطة المخصصة وبعثات وأنشطة تقصي الحقائق والبرمجة، لا سيما تلك التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى صياغة مشاريع مكتملة لها فرص تمويل طيبة.

باء – الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد

١٧- ما زالت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تمول من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الصناديق الاستئمانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، بلغت الموارد الكلية المتاحة للتعاون التقني للأونكتاد ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (١٨,٧ مليون دولار من الصناديق الاستئمانية و٥,٨ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و٢,٥ مليون دولار من الميزانية البرنامجية).

١٨- وتقدم المساهمات في الصناديق الاستئمانية على أساس طوعي من قبل فرادى الحكومات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع المشاريع والمؤسسات. ويوضح الجدول ٤ تطور المساهمات للصناديق الاستئمانية، بحسب الفئة، على مدى الأعوام القليلة الماضية. وترد في الجدول السادس من المرفق الثاني قائمة كاملة بالمساهمين. وساهمت في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد في عام ٢٠٠٠ نحو ٥٠ حكومة وزهاء ٢٠ منظمة متعددة الأطراف وغيرها من المنظمات. وارتفع مجموع المساهمات على نحو ملموس حيث بلغ ١٨,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويمثل ذلك زيادة قدرها حوالي ٣٦ في المائة عن عام ١٩٩٩. وتمثل الزيادة الملموسة في المساهمات الثنائية تناقضا حادا مع الانخفاض في مستوى المساهمات المتعددة الأطراف.

١٩- وما زال المساهمون الرئيسيون في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد هم البلدان المتقدمة، وفي عام ٢٠٠٠ زادت مساهماتها على نحو ملموس، حيث بلغت ٧١ في المائة من المساهمات الكلية. وزادت مساهمات هذه البلدان من ٧,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ١٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

٢٠- ومثلت مساهمات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الصناديق الاستئمانية ١٦ في المائة من مجموع المساهمات في عام ٢٠٠٠، مما يعكس زيادة قدرها ٣٩ في المائة عن السنة السابقة. وكما في الماضي، اتخذت هذه المساهمات إما شكل الدعم العام أو ترتيبات التمويل الذاتي. وتدعم المساهمات العامة لهذه البلدان أنشطة ومشاريع التعاون التقني الاقليمي و/أو الأقاليمي. وتتعلق ترتيبات الدعم الذاتي والمساهمات الخاصة بتقاسم تكاليف البلدان بدعم مشاريع فرادى البلدان التي تشمل قيام الأونكتاد بتقديم خدمات محددة في هذه البلدان (مثل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها/برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي). وتمول هذه الخدمات عادة باستخدام ريع القروض أو المنح التي يقدمها البنك الدولي أو مصارف التنمية

الإقليمية. وبلغت المساهمات في إطار هذه الفئة ٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٤٨ في المائة عن السنة السابقة.

٢١- وفي عام ٢٠٠٠ بلغ دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويمثل ذلك انخفاضا بحوالي ١٢ في المائة عن عام ١٩٩٩. ويستفيد الأونكتاد نفسه من موارد مختلفة يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بينها "هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية" والبرامج الإقليمية والعالمية، وخدمات الدعم لتطوير السياسات والبرامج (SPPD). وتتوخى الأخيرة توفير السياسات العامة وخدمات المشورة في مراحل النشاط الأولى بغرض تحسين وجهة التركيز التقني للوكالات واللجان الإقليمية في مراحل النشاط الأولى وضمان إتاحة خدمات مشورة معززة بشأن السياسات للحكومات فيما يتصل بصياغة الاستراتيجيات والبرامج. واستفاد الأونكتاد أيضا من الموارد المتاحة لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين لتنفيذ عدد من الأنشطة المخصصة في عدد من البلدان المستفيدة.

٢٢- ويستفيد الأونكتاد أيضا لدى تنفيذ خدماته المتعلقة بالتعاون التقني من الموارد المتاحة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني. ويكمل البرنامج العادي للتعاون التقني المساعدة التقنية المتاحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من مصادر تمويل أخرى. وفي بلدان كثيرة، ما زال هذا البرنامج يلعب دورا هاما في عديد من مجالات الأنشطة التنفيذية، من بينها بناء القدرات لزيادة التنافسية في البيئة الاقتصادية العالمية ودعم الاصلاحات المؤسسية. وفي إطار المبادئ التوجيهية الحالية، يتم تحديد كل نشاط من أنشطة التعاون التقني في إطار البرنامج العادي وفقا لطبيعة الطلبات التي ترد من الحكومات وتوصيات الهيئات التشريعية الحكومية الدولية. ويوجه التمويل نحو الأنشطة التي سيكون لها تأثير على عملية التنمية، والتي تتفق مع احتياجات وأولويات كل بلد، وتتسق مع نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

٢٣- ويتكون هذا البرنامج من عنصرين: خدمات المشورة القطاعية، التي تنفذها بعض إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، وخدمات المشورة الإقليمية ودون الإقليمية التي تنفذها اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة. والأنواع الرئيسية لأنشطة التعاون التقني التي تنفذ في إطار هذا البرنامج هي الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والمشاريع الميدانية والتدريب. ويبلغ مجموع المخصصات لهذا البرنامج حوالي ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومن بينها يخصص حوالي ٢ مليون دولار لقطاع التجارة والتنمية، الذي يتولى الأونكتاد تنفيذ خدماته، ولدعم الأهداف المحددة في خطة عمل الدورة العاشرة للأونكتاد. ومن ثم يركز البرنامج العادي للتعاون التقني للأونكتاد على تعزيز قدرات البلدان النامية وتجمعاتها الاقتصادية لتشجيع اندماجها في الاقتصاد العالمي على نحو يعزز فرص التنمية التي توفرها عملية العولمة.

٢٤- وكان أحد التطورات الهامة في مجال التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٠ هو تشغيل أربعة مشاريع في إطار حساب التنمية. ويمثل حساب التنمية جزءا من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأنشأته الجمعية العامة، بوصفه حسابا متعدد السنوات لأنشطة التنمية التكميلية. وتتكون موارد حساب التنمية من خلال إعادة توزيع الموارد التي تتحقق من خلال مكاسب الانتاجية. وينبغي أن تتسم المشاريع التي تنفذ في إطار حساب التنمية بالخصائص التالية: (أ) أن يكون لها تأثير مضاعف وأن تعزز بناء القدرات؛ و(ب) أن تعزز التعاون الاقتصادي والتقني الاقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية؛ و(ج) أن تستخدم الموارد البشرية والتقنية المتاحة في البلدان النامية. وكانت المشاريع الأربعة التي وافقت عليها الجمعية العامة لتنفيذها بواسطة الأونكتاد في إطار الشريحة الثانية من حساب التنمية في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هي: '١' بناء القدرات والربط الشبكي للسياسات من أجل التنمية القائمة على الموارد المستدامة؛ و'٢' تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل اندماجها على نحو فعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ و'٣' بناء القدرات فيما يتعلق بتحليل قابلية تحمل الديون؛ و'٤' بناء القدرات في مجال التنمية القائمة على التنويع والسلع الأساسية. وخصص لهذه المشاريع الأربعة ٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويمثل ذلك ٢٠ في المائة من مجموع المخصصات لـ ١٦ مشروعا تمولها الأمم المتحدة في إطار الشريحة الثانية من حساب التنمية. وفي إطار الشريحة الأولى من حساب التنمية، نفذ الأونكتاد مشروعا بشأن تعزيز التجارة الالكترونية بميزانية قدرها ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٥- وتنظر الجمعية العامة حاليا في مقترحات لتنفيذ الأونكتاد لأربعة مشاريع في إطار الشريحة الثالثة من حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وتتعلق هذه المشاريع بما يلي: '١' بناء القدرات بشأن مسائل أساسية في البرنامج الاقتصادي الدولي؛ و'٢' بناء القدرات في البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الدولي والاستفادة منه؛ و'٣' بناء القدرات من خلال التدريب على تسوية المنازعات في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية؛ و'٤' بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة. ويبلغ مجموع الميزانية المقترحة لمقترحات المشاريع المذكورة أعلاه ٢,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٦- وكثيرا ما يتأثر تنفيذ خدمات التعاون التقني بعدم إمكانية التنبؤ بالموارد. وكان أحد التطورات الهامة في عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بتعبئة الموارد هو استجابة المانحين الإيجابية لمعالجة جوانب القلق التي أثيرت بشأن هذا الموضوع. وحدد عدد متزايد من المانحين مساهمات سنوية ثابتة وقدموا تعهدات متعددة السنوات لتسهيل تخطيط بعض الأنشطة. وربما كان من المستصوب تماما أن تستمر هذه الممارسة وأن يتبعها مانحون آخرون. وأبلغ أحد المانحين الثنائيين الأمانة أن حكومته قررت في عام ٢٠٠٠ وفي إطار عملية إعادة تحديد مساعداتها الإنمائية، وضع ميزانية منفصلة لكل من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وتطبيق نفس الأولويات، من حيث تقديم المساهمات، على مساعدتها المتعددة الأطراف. ويتيح ذلك للحكومة أن تقدم تعهدات متعددة السنوات ومن ثم دفع مساهماتها

في الوقت المناسب وفي بداية السنة. وهذه الممارسة تساعد الأونكتاد على برمجة وتنفيذ أنشطته للتعاون التقني في الوقت المناسب كما تساعد على زيادة معدل التنفيذ.

٢٧- وردا على الطلب الوارد في الفرع الثاني - واو من خطة عمل بانكوك بشأن التعاون التقني، أعدت الأمانة خطة الأونكتاد الإرشادية للتعاون التقني لعام ٢٠٠١ (TD/B/47/8-TD/B/WP/132). واستعرضت الفرقة العاملة هذه الوثيقة في دورتها السادسة والثلاثين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وطلب المجلس في دورته السادسة والأربعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تنقيح هذه الوثيقة وإعادة إصدارها على ضوء التعليقات التي قدمتها الفرقة العاملة (المقرر ٤٦١ (د-٤٧)). ونشرت الوثيقة المنقحة (TD/B/47/8/Rev.1-TD/B/WP/132/Rev.1) في آذار/مارس ٢٠٠١.

إدماج أنشطة التعاون التقني المتعلقة بالتجارة في التيار الرئيسي للأنشطة

وجهة نظر مانح ثنائي: حالة فنلندا

في أواخر عام ٢٠٠٠، اضطلعت حكومة فنلندا بتقييم لعلاقاتها في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان النامية والمنظمات الإنمائية الدولية لضمان أن تترجم المبادئ التوجيهية لسياساتها إلى عمل ملموس في إطار سياستها العامة للمساعدة الإنمائية فيما يتصل بالتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف. وأدى هذا التقييم إلى تحديد تدابير لتعزيز التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف في البلد، وكان هدفه الرئيسي هو زيادة التركيز على تخفيف الفقر. ونظرا إلى أن مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف الكلي، وضعت السلطات الفنلندية المعنية بالمساعدة مبادئ توجيهية داخلية لسياساتها المنظمة للمساعدة الإنمائية المتعلقة بالتجارة والمقدمة إلى البلدان النامية، وبوجه خاص إلى البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا. وينطوي ذلك على توفير الدعم لهذه البلدان فيما يتعلق بما يلي: '١' إدماج التجارة والقضايا المتعلقة بالتجارة في سياساتها الإنمائية الكلية؛ و'٢' تعزيز قدراتها على المشاركة على نحو فعال في النظام التجاري الدولي من أجل الاستفادة على نحو كامل من الفرص المتاحة؛ و'٣' تعزيز قدراتها على الاشتراك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ و'٤' الاستفادة من تعزيز الوصول إلى السوق؛ و'٥' إيجاد بيئة مواتية للاستثمار وبنية أساسية إنتاجية. وسيجري إنجاز هذه الأهداف من خلال ما يلي: (أ) توفير دعم للمنظمات الحكومية الدولية: مؤسستا بريتون وودز، منظمة التجارة العالمية، الأونكتاد، مركز التجارة الدولية، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك في سياق برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية؛ و(ب) الإجراءات المتخذة على صعيد الاتحاد الأوروبي؛ و(ج) الإجراءات على المستوى الوطني والثنائي. ويمكن أن تتخذ المساعدة على المستوى الثنائي الأشكال التالية: '١' برامج بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع المنظمات الدولية؛ و'٢' إعداد دراسات بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة؛ و'٣' دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة.

وتقتضي المبادئ التوجيهية التزاما طويل الأجل تجاه المنظمات الدولية بتوفير الموارد إذا كان ذلك مناسبا وله ما يبرره. وهذا النهج يخفف على الوكالات التنفيذية المصاعب المقترنة بعدم القدرة على التنبؤ بالموارد ومن ثم يتيح لها تحسين تخطيط وتنفيذ أنشطتها التنفيذية على السواء. كما أن الالتزام الطويل الأجل يعمل أيضا على تعميق العلاقة بين المانح والمنظمة.

٢٨- وترد الخطة الإرشادية لعام ٢٠٠٠ في الوثيقة TD/B/48/8-TD/B/WP/142. وتشمل الخطة الإرشادية ما يلي: المشاريع الجارية المتوقع أن تستمر خلال عام ٢٠٠٠ والمشاريع المقترحة نتيجة طلبات محددة وجهت إلى الأمانة، إما من المستفيدين المحتملين أو من هيئة دولية حكومية.

٢٩- وسجلت تحسينات فيما يتعلق باستخدام قدرات البلدان النامية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني. وتبذل حاليا جهود مستمرة لتوسيع التغطية الجغرافية للخبراء والمستشارين لتنفيذ المشاريع. وفضلا عن ذلك، فإن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بأربعة مشاريع جديدة في إطار حساب التنمية، والتي بدأ تشغيلها في عام ٢٠٠٠، والمشاريع الجديدة المتوقع أن يبدأ تشغيلها في عام ٢٠٠٢ في إطار الشريحة الثالثة من حساب التنمية، من المتوقع أن يؤثر بدرجة كبيرة على هذه المسألة في عام ٢٠٠١ وما بعدها. وتقتضي المبادئ التوجيهية المنظمة لحساب التنمية إيلاء اهتمام خاص إلى استخدام الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتاحة في البلدان النامية لتنفيذ المشاريع الممولة في إطار هذا الحساب.

ثانيا - الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا

٣٠- تحظى أقل البلدان نموا حسب توصية خطة عمل الدورة العاشرة للأونكتاد بالأولوية في الحصول على المساعدة التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولا تزال هذه البلدان تعد المستفيدة الرئيسية من المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد خلال عام ٢٠٠٠ واستفادت من دعم الأونكتاد في جميع ميادين أنشطتها الرئيسية. فلقد بلغت حصة أقل البلدان نموا من إجمالي المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في عام ٢٠٠٠ ٤٣ في المائة. وشهد عام ٢٠٠٠ توحيدا للجهود الرامية إلى إدماج العمل المتصل بأقل البلدان نموا في جميع أنشطة الأونكتاد الرئيسية. وفي الوقت ذاته، تركز اهتمام الأنشطة المنفذة بصورة رئيسية على العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا، وكذلك على تحسين عملية تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

٣١- والعمل المتعلق بالعملية التحضيرية للمؤتمر، الذي بدأ في عام ١٩٩٩، تواصل تكثيفه في عام ٢٠٠٠ وبات يشكل أولوية شاملة على نطاق الأونكتاد. ولأجل تمكين الأونكتاد من الاضطلاع بالعملية التحضيرية، تلقى في عام ٢٠٠٠ مساهمات كبيرة وسخية من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى ما أتيح له من موارد في عام ١٩٩٩ قدمها الاتحاد الأوروبي على الصعيد الثنائي إلى فرادى أقل البلدان نموا لكي تنشئ لجانها الوطنية التحضيرية لتتولى مسألة إعداد برامج عمل وطنية. وبما أن النهج الذي سيتبعه المؤتمر هو النهج الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة، ربما كان أحد أهم جوانب العملية التحضيرية توفير هذا الدعم لأقل البلدان نموا عن طريق اللجان التحضيرية الوطنية لكي تضع برامج عملها الوطنية. ولقد قدم هذا الدعم بالتعاون مع مجموعة الأمم

المتحدة الانمائية، والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة في أقل البلدان نموا والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي. وشملت العملية التحضيرية الاعداد لعقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء وتنظيم أعمالها، وعقد ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية الحكومية وعدد من الاجتماعات المواضيعية والقطاعية.

٣٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تضمن البيان المشترك، المقدم من رؤساء ست وكالات أساسية مشاركة في الاطار المتكامل، اقتراحات بشأن ترتيبات جديدة ترمي إلى تحسين تنفيذ الإطار المتكامل. وأجرى الفريق العامل المشترك بين الوكالات والجهات المانحة وأقل البلدان نموا متابعة مكثفة لتنفيذ هذه المقترحات. وهناك الآن اعتراف واسع النطاق فيما بين الجهات المانحة وحكومات أقل البلدان نموا، وكذلك الوكالات الأساسية الست، بأنه لضمان التنفيذ الفعال للإطار المتكامل، لا بد من إدماج أولويات التجارة في جميع الاستراتيجيات الانمائية لأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، نظمت الوكالات الأساسية الست في بداية عام ٢٠٠١ حلقة دراسية بشأن هذا الموضوع. وتتعلق المهمة الأساسية في عملية الإدماج بإجراء دراسات للتكامل القطري، من شأنها أن توفر الأساس لتحديد الاحتياجات لبناء القدرات المتصلة بالتجارة في فرادى أقل البلدان نموا. والبنك الدولي هو الذي سيتولى قيادة تنفيذ هذه العملية التي من المتوقع أن تشارك فيها جميع الوكالات الأساسية الأخرى مشاركة تامة.

٣٣- ولقد اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نموا التابعة لمنظمة التجارة العالمية خطة تجريبية للإطار المتكامل تجعل للترتيبات التنفيذية الجديدة أثرا فعليا وحقيقيا. وسوف تنفذ الخطة التجريبية في البلدان التي كانت واضحة في تحديد اختيارها وإبداء التزامها بشأن إدماج التكامل التجاري كجزء من استراتيجياتها الانمائية كافة كما هو مبين، على سبيل المثال، في ورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. ولإعطاء الخطة التجريبية شكلا ملموسا، يجري التفكير في إنشاء صندوق استئماني للإطار المتكامل ولجنة توجيهية تضم الجهات المانحة وأقل البلدان نموا والوكالات الأساسية. وسوف تستخدم موارد الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل في مساعدة أقل البلدان نموا على وضع إطار يتعلق بالتحليل والسياسة العامة لإدماج التجارة في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية.

ثالثا – التعاون مع المنظمات الأخرى

٣٤- واصل الأونكتاد في عام ٢٠٠٠ تنفيذ أنشطته في مجال التعاون التقني من خلال التعاون والتنسيق الوثيقين مع جميع الوكالات ذات الصلة والمنظمات والجهات التي تقدم التعاون التقني المتصل بالتجارة، بما في ذلك تجمعات التكامل الاقليمية ودون الإقليمية للبلدان النامية. وساعد التعاون الأوثق على تعزيز العلاقات التي كانت قائمة من قبل. ولقد كفل هذا التعاون التآزر وجنب الازدواجية وعمل على تطوير أنشطة تنفيذية ترشيدية وانتقائية. ولقد اتبع نهج يرمي إلى تحقيق المزيد من المشاركة المكثفة كتدبير إضافي من أجل تعزيز تنفيذ خدمات التعاون التقني التي

يضطلع بها الأونكتاد. وفي هذا الصدد، تواصلت المشاورات المكثفة مع مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بشأن وضع وتنفيذ ومتابعة أنشطة المشاريع.

٣٥- وبصورة أكثر تحديدا، واصل الأونكتاد العمل بالتعاون الوثيق مع عدد من المنظمات التي تشجع على التعاون التقني لأغراض التجارة والتنمية، وهذه المنظمات هي: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق النقد الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واللجان الاقتصادية الاقليمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية. ويتعاون الأونكتاد مع مجموعة كبيرة من منظمات التعاون الاقتصادي، من بينها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ويقدم المرفق الأول من هذا التقرير معلومات تتعلق بالأنشطة التي تم الاضطلاع بها بالتعاون مع هذه المنظمات، بما في ذلك معلومات عن البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المعني بالعولمة وتحرير التجارة والتنمية البشرية المستدامة.

تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٦- استجابة لطلب من الجمعية العامة، أجرى برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقييما لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيقدمه إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[(١)]. كما سيعرض هذا التقييم على الجمعية العامة، في دورتها السادسة والخمسين التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام. واعتبر التقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية بمثابة وسيلة لتعزيز الاتساق في عملية البرمجة وتقديم الفوائد للبلدان المستفيدة والعمل على زيادة ترابط وفعالية عمليات المنظومة. كما أن ذلك يستوجب دراسة التقييمات القطرية المشتركة وصلات الربط مع أدوات أخرى مثل إطار العمل الانمائي الشامل وورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر والنهج المتبعة على نطاق المنظومة. ولقد استكمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية في ٢٨ بلدا، ويجري تنفيذه في ٣١ بلدا آخر ويجري التخطيط لتنفيذه في ٢٩ بلدا آخر. في حين أن تقديم التقييمات القطرية المشتركة قد أحرز تقدما سريعا خلال فترة السنتين الماضيتين كشرط مسبق وضروري لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الانمائي. وأنجزت التقييمات القطرية المشتركة في ٧٦ بلدا، بينما يجري الاعداد لها في ٣٨ بلدا آخر ويخطط لإجرائها في ٨ بلدان.

الأثر على البلدان المستفيدة

٣٧- يوفر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية للبلدان المستفيدة فهما أفضل لدور المنظومة في التنمية، ولاستعراض نهج المنظومة في التعاون ولتحديد ميادين العمل ذات الأولوية. ويمكن لهذا الإطار أن يعزز تكامل برامج المنظومة مع الاستراتيجيات الوطنية حيث أنه يقوم على الأولويات الوطنية. وقد عمل كل من التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية على تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في بلدان محددة شاركت فيها الحكومة مشاركة تامة منذ البداية. وتعد التقييمات القطرية المشتركة مرجعا أساسيا للحكومة ولمؤسسات المنظومة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن اعتبارها أداة قوية يستند إليها الحوار بشأن السياسة العامة، ولتعزيز رصد عملية تحقيق الأهداف الدولية على الصعيد القطري والمساهمة في الاطلاع على المعلومات.

الأثر على منظومة الأمم المتحدة

٣٨- توصل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية إلى نتائج هامة في تحديد الأولويات الاستراتيجية المشتركة وإنشاء إطار عمل للبرامج القطرية. وقد عملت التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية على وضع "ثقافة على مستوى المنظومة" للاستفادة منها كآلية هامة لإنشاء الأفرقة، ولتعزيز الهوية الجماعية للأفرقة القطرية عن طريق الاطلاع على المعلومات وتحقيق الشراكة مع شركاء آخرين لتصميم استراتيجية التعاون. وتبين النتائج الهامة للتقييم أن العمليتين (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية والتقييمات القطرية المشتركة) تتطلبان الالتزام بتوفير موارد ومهارات كبيرة. ومن ناحية أخرى، ثمة جوانب قلق تثيرها بالمشاركة المحدودة لهذه الكيانات أو الوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية التي لا تمثل تمثيلا مباشرا في البلد، على الرغم من أن تكنولوجيات المعلومات باتت تتيح الفرص لتحسين الكفاءة والصلة ولتعزيز التعاون في جميع الاتجاهات بين المقار الرئيسية والميدان.

٣٩- ويتضمن الفصل الثالث من برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمده مؤتم الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا، المعقود في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، قرارات تتعلق بالترتيبات الرامية للتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية. وفي هذا الفصل، أدرج المؤتمر، في جملة أمور، أحكاما تتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة، ومنها مؤسسات بريتون وودز. ووفقا لهذا البرنامج: "فإن الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، لا سيما ضمن إطار عمل نظام المنسق المقيم، التي ترمي لمساعدة أقل البلدان نموا على ترجمة أهداف وأغراض المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية إلى إجراءات حقيقية على ضوء الأولويات الوطنية، تتيح الفرصة لتعزيز عملية المتابعة الفعالة للالتزامات التي نص عليها برنامج العمل". كما أنه "يطلب إلى برنامج التقييمات القطرية المشتركة ومجموعة الأمم

المتحدة الانمائية النظر في كيفية تحسين فعالية وكفاءة متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة"[٢].

رابعا – التعاون مع القطاع الخاص

٤٠- يعد التعاون مع القطاع الخاص أمرا أساسيا في ثلاثة ميادين رئيسية من ميادين عمل الأونكتاد وهي: البحث والتحليل وجمع البيانات؛ والمداولات الحكومية؛ والتعاون التقني. فيمكن، مثلا، للأونكتاد والقطاع الخاص أن يتعاونا في مجال تبادل المعلومات ويشتركا في إجراء أبحاث وإصدار منشورات مشتركة. وقد يدعو الأونكتاد كيانات خاصة للمشاركة في المداولات الحكومية وغير الرسمية ليضمن، حسب الاقتضاء، مراعاة آراء ووجهات نظر القطاع الخاص، أثناء وضع السياسات وبرنامج العمل. وأخيرا، يمكن للأونكتاد دعوة الكيانات الخاصة للمشاركة في تمويل و/أو تنفيذ أنشطة ومشاريع التعاون التقني رهنا بموافقة السلطات الوطنية، وحسبما تراه مناسبا.

٤١- ولقد أنجزت الأمانة عملها في أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعاون بين الأونكتاد والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمشاريع الخاصة أو التجارية. ولقد نفذ هذا العمل وفق طلب قدم في الفقرة ١٦٤'٩' من خطة عمل بانكوك.

٤٢- ومتابعة لهذا العمل، تراعي الأمانة تمام المراعاة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع التجاري التي وضعها نائب الأمين العام للأمم المتحدة وصدرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتغطي هذه المبادئ التوجيهية جوانب مثل: المبادئ العامة للاسترشاد بها في وضع الترتيبات التعاونية؛ واستخدام اسم وشعار الأمم المتحدة؛ وإطار عمل له قيمته في اختيار الشريك؛ والأساليب المتبعة للانضمام إلى هذه الشراكة؛ والترتيبات المؤسسية في الأمانة. وتشجع المبادئ التوجيهية المكاتب والصناديق والمؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة على وضع المزيد من المبادئ التوجيهية التي تحدد وفقا لولاياتها وأنشطتها الخاصة بها.

٤٣- ولهذا وضعت المبادئ التوجيهية للأونكتاد بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية والمراقب من الأمم المتحدة، وهي مبادئ تتسق مع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي وضعها نائب الأمين العام للأمم المتحدة. وللمبادئ التوجيهية للأونكتاد هدف ذو جوانب ثلاثة، هي: تشجيع الموظفين على بدء العمل مع القطاع الخاص، ووضع مجموعة من الممارسات الجيدة؛ وتحقيق إدارة أفضل للعلاقات مع الكيانات الخاصة تتفق مع قواعد وأنظمة الأمم المتحدة.

٤٤- وينبغي أن يضاف إلى هذه المبادئ التوجيهية أنشطة أخرى عديدة ترمي إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وسوف تصدر في مرحلة لاحقة مذكرة على شكل كتيب يجري إعداده لتحديد إمكانيات تعاون القطاع الخاص في إطار أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وسيعمم هذه الكتيب على كل من الحكومات والشركات الخاصة والاتحادات النقابية وغرف التجارة. والغرض من هذا الكتيب هو التعريف بتلك المجالات من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد التي يدعى القطاع الخاص للتعاون فيها. وسوف توضع هذه المعلومات على موقعي الأمم المتحدة والأونكتاد على شبكة الإنترنت. ويمكن كذلك النظر في إمكانية إنشاء برنامج لتبادل الموظفين بين الأونكتاد والقطاع الخاص. وأخيرا ينبغي على الأونكتاد أن يحتفظ بقاعدة بيانات عن أنشطة الشراكة والتعاون لتوفير ذاكرة مؤسسية تسهل عملية البحث وإدارة البيانات فيما يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص.

خامسا- الاستدامة المالية لبعض برامج التعاون التقني

٤٥- أوصى مجلس التجارة والتنمية الأمين العام للأونكتاد في مقرره رقم ٤٦٢(د-٤٧)، بأن ينشئ بسرعة أفرقة استشارية لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها نظام إدارة الديون والتحليل المالي ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع؛ وتتألف هذه الأفرقة من ممثلين تقنيين عن الدول الأعضاء المهتمة، بمن فيهم الجهات المانحة والمستفيدة القائمة والمحتملة، وأمانة الأونكتاد وسوف تسدي المشورة إلى الأمين العام عن طائفة من القضايا التي تؤثر على تلك البرامج، بما فيها خيارات لضمان الاستدامة المالية للبرامج. ولقد حددت أدناه التطورات الرئيسية المتصلة بتنفيذ هذا المقرر. إلا أنه ينبغي ملاحظة، على ضوء الطابع المتميز لهذه البرامج الثلاثة، أن النهج المتبع إزاء كل فريق استشاري هو نهج يختلف التعامل معه في كل حالة.

نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٤٦- عقد الاجتماع الأول للفريق الاستشاري لنظام إدارة الديون والتحليل المالي، في جنيف، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وجرت في هذا الاجتماع، الذي حضره ممثلون عن الجهات المستفيدة والمانحة وعن أمانة الأونكتاد، مناقشة مجموعة من القضايا، بينها أنشطة البرنامج وخطته المالية لفترة الثلاث سنوات القادمة. وفي حين لقيت الخطة المالية قبول واسع النطاق من جانب المشاركين، وصل مقدار العجز، لا سيما في عام ٢٠٠١، مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار، الأمر الذي كان مدعاة للقلق. كما لوحظ أن المقدرة على المحافظة على المنشآت القطرية وعلى مواصلة تقديم خدمات التعاون التقني قد ارتبطت ارتباطا وثيقا ببرنامج الاستدامة المالية على الأجل البعيد.

٤٧- ولمعالجة المصاعب التي ترتبط بالتدفق النقدي، والتي تؤثر على الأخص على تمويل العمليات المركزية والعقود الممنوحة للموظفين المركزيين، وعلى تقاسم التكاليف، وافق الفريق على ما يلي:

(أ) أن تبذل الجهات المانحة الثنائية جهدا خاصا لسد الهوة المالية لعام ٢٠٠١؛

(ب) إنشاء صندوق استئماني قابل للتجديد لنظام إدارة الديون والتحليل المالي من أجل تغطية تكاليف البرنامج المركزي خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥.

٤٨- وطلب مجلس التجارة والتنمية إلى الأمين العام للأونكتاد في مقرره ٤٦٢ (د-٤٧) أن ينظر في إنشاء صندوق استئماني لنظام إدارة الديون والتحليل المالي لضمان الاستدامة المالية للعملية المركزية لبرنامج هذا النظام، وكذلك مختلف الخيارات وطريق العمل لهذا الصندوق الاستئماني، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الفريق العامل في دورته القادمة. وتبعا لذلك قرر الأمين العام للأونكتاد أن ينشئ صندوقا استئمانيا لإدارة الديون والتحليل المالي ويتسم بالخصائص التالية:

(أ) أن يغطي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥، مع إمكانية تمديدها؛

(ب) أن يكون قابلا للتجديد مسبقا من أموال الجهات المانحة، التي يمكن تجميعها فيما بينها؛

(ج) أن ينص على تقاسم الجهات المستفيدة للتكاليف؛

(د) أن يستعرض في منتصف المدة (بعد سنتين)؛

(هـ) أن يناقش سنويا في اجتماعات الفريق الاستشاري لنظام إدارة الديون والتحليل المالي.

٤٩- وعقد الفريق الاستشاري لنظام إدارة الديون والتحليل المالي اجتماعه الثاني من ٢٥ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وناقش، في جملة أمور، الصندوق الاستئماني المقترح. وسيقدم إلى الفريق العامل تقريرا يتضمن تفصيلا كاملا للمناقشات التي دارت في الاجتماع ولنتائج هذا الاجتماع.

النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها

٥٠- حدد موعد انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، وذلك لكي تتاح الفرصة لتبادل الآراء بين الأمانة وممثلي الدول الأعضاء المهتمة بشأن الحالة الراهنة والاستراتيجية المستقبلية لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها. وأعدت الأمانة ورقة تشكل أساسا للمناقشة وتغطي المسائل التالية: وضع النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها؛ والتنفيذ

عـــلى الصعيدين الوطني والإقليمي؛ والاتجاهات المتوقعة للطلب على الأجلين القريب والمتوسط؛ والتطوير التقني للـــنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها: المجالات ذات الأولوية؛ والدعم المقدم للبلدان المستخدمة للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها: الاستراتيجيات الرامية إلى مضاعفة الفعالية؛ والتوقعات المالية القصـــيرة والمتوســـطة الأجل للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها: التحديات والخيارات. وبغية مضاعفة المشاركة والاستجابة لدواعي قلق مستخدمي هذا النظام في جميع المناطق، التمست الأمانة آراء البلدان المســـتخدمة بشأن هذه المواضيع من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات الإقليمية للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركـــية واســـترجاعها في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. كما تمثل الهدف من هذا الاجتماع في إتاحة الفرصة لكي تشرك في المناقشة تلك الحكومات التي كانت تدعم هذا النظام في السنوات الأخيرة ماليا وخلاف ذلك.

٥١- وستقدم النتائج، التي توصلت إليها المناقشات في الاجتماعات الإقليمية للمستخدمين، إضافة إلى وجهات الـــنظر الـــتي أعرب عنها المشاركون في الاجتماع الذي عقد في ٥ تموز/يوليه، الإرشاد إلى الأمانة عند تحديدها للاستراتيجية الخاصة بالمستقبل لبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها. وسيتم إبلاغ الفريق العامل بنتائج المناقشات التي ستجرى في ٥ تموز/يوليه.

نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

٥٢- ستكون الترتيبات الخاصة للفريق الاستشاري لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع ترتيبات مختلفة، ويعود ذلـــك، إلى حـــد بعيد للطابع المتباين للجهات المستفيدة من نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والكثير منها مؤسسات شبه حكومية أو جهات من القطاع الخاص تتعهد مشاريع النقل، كما يعود للطابع اللامركزي لتمويل الترتيـــبات الخاصـــة بفرادى مشاريع نظام المعلومات المسبق عن البضائع. وبناء على ذلك، وفيما يتعلق بالحالة الأولى، سينظم اجتماع للمعلومات بشأن برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع لتشارك فيه الدول الأعضاء المهـــتمة في الأونكـــتاد. وسيعاد النظر عندئذ وعلى ضوء المناقشات التي تجري في هذا الاجتماع غير الرسمي في إمكانية الحاجة إلى فريق استشاري لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع.

٥٣- وعقـــد الصيانة هو حجر الزاوية للجهود الرامية إلى استدامة نظام المعلومات المسبقة عن البضائع. وكل متعهـــد للنقـــل يستخدم نظـــام المعلومات المسبقة عن البضائع مطالب بالتوقيع على عقد للصيانة تبلغ تكاليفه ٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا. ويحق لكل متعهد للنقل، بموجب شروط العقد، أن يطلب إلى الأونكـــتاد تنفـــيذ مشروع مساعدة تقنية لصيانة الخطوط الحديدية الممتدة في جميع أنحاء الشبكة وذلك وفقا للشـــروط والقواعد الواردة تفصيلا في العقد. ويتضمن العقد النموذجي وصفا للأنشطة التي يمكن تنفيذها خلال

فـــترة محددة وللمدخلات المماثلة التي سيمولها متعهد النقل. كما يتضمن كل عقد مبادئ توجيهية تنفيذية ينبغي الالتزام بها لتحقيق استدامة مشروع الخطوط الحديدية.

٥٤- واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠١، وقعت مؤسسات السكك الحديدية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون وكينيا عقودا للصيانة. وتجري مناقشة ترتيبات مماثلة مع مؤسسة تازارا وزامبيا للسكك الحديدية ومع مينائي دار السلام ومباسا.

سادسا - تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل دورة الأونكتاد العاشرة

٥٥- لبدء تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، عقدت الدورة التدريبية الأولى بشأن "المسائل الرئيسية المـــتعلقة بجـــدول الأعمال الاقتصادي الدولي" خلال الفترة الممتدة من ٢٠ حزيران/يونيه وحتى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد نظمت بالتعاون مع كلية تدريب موظفي الأمم المتحدة/مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية في توريـــنو. وحضـــر هذه الدورة ما مجموعه ٢٠ مشاركا من البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصـــاداتها بمرحلة انتقال وهي: الأرجنتين، وأوزبكستان، وأوغندا، وبربادوس، وبوتان، وبيرو، وجمهورية لاو الديمقراطـــية الشـــعبية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والصين، والعراق، وغامبيا، وفنزويلا، وفيجي، وكازاخستان، وكولومبيا، وكينيا، وليسوتو، وموريشيوس، ونيكاراغوا. وفي الجلستين الافتتاحية والختامية، المعقودتين في جنيف، اســـتمع المشـــاركون إلى لمحـــة عامة عن عمل المنظمات الدولية والبعثات الدائمة التي تتخذ من جنيف مقرا لها وعرضت أمامهم محاكاة لممارسة صنع القرار على الصعيد الوطني. وتكونت الدورة الرئيسية التي جرت في تورينو من خمسة أجزاء خصصت لمعالجة قضايا ذات أبعاد إنمائية من اختصاص الأونكتاد.

٥٦- وسيزود أعضاء الفريق العامل بتقييم أولي لهذه الدورة وإضافة إلى ذلك، سيستعرض المجلس الاستشاري المنشأ بموجب المقرر ٤٦٦(د-٢٧) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية نتائج الدورة التدريبية الأولى.

٥٧- وكجزء من الأنشطة المستقبلية التي تنفذ تطبيقا للفقرة ١٦٦، وحسبما ورد في بداية هذا التقرير، تنظر الجمعية العامة حاليا في اقتراح مشروع في سياق الشرعية الثالثة من حساب التنمية.

سابعا - التقييم

التقييمات المتعمقة

٥٨- تنفـــيذا للقـــرار الذي اتخذه الفريق العامل عند قيامه باستعراض أخير لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد (الدورة السادسة والثلاثون، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، أجري تقييم متعمق لبرنامج التدريب البحري. ولقد بينت

المنهجية والاجراءات المعتمدة الخصائص النموذجية لهذه التقييمات التي قررها الفريق العامل. وبناء على ذلك قام فـــريق تقيـــيم مستقل بتنفيذ هذه الممارسة مستخدما نهج المشاركة مع مقيم فني على معرفة بالموضوع وعضوين إضافيين على معرفة ببرنامج عمل الأونكتاد ومتبعا الاجراءات الرامية لإدراج تطلعات كل من مجتمع المستفيدين ومجـــتمع المانحين ضمن عمليات التقييم. ويرد تقرير التقييم في الوثيقة TD/B/WP/144، الذي سينظر فيه الفريق العامل في إطار البند ٤(أ) من جدول الأعمال.

٥٩- ووفقا لما أكده الفريق العامل في دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تبذل الجهود أولا لاعتماد نهج مـــنطقي لإطار العمل منذ البدء بتنفيذ البرامج والمشاريع وثانيا لإدراج التقييم في الميزانيات ذات الصلة، وحيثما يكون ذلك ضروريا. ولقد أجري تقييمان متعمقان إضافيان باستخدام الأموال المقررة في الميزانيات المعنية لتغطية تكاليـــف شهـــادات إدارة الموانـــئ ونافـــذة الاستجابـــة السريعـــة – الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا. ويمكن الحصول على التقارير ذات الصلة عند الطلب من وحدة البرمجة والتخطيط والتقييم.

العملية والإجراءات

٦٠- وتمشـــيا مـــع قرار الفريق العامل المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، سينظر الفريق كذلك في مسألة متابعة التقييمات السابقة، ومنها تلك التقييمات المتعلقة بكل من برنامج تنظيم المشاريع وبرنامج النقاط التجارية، وذلك ضمن إطار البندين ٤(ب) و(ج) من جدول الأعمال.

٦١- ولقد تم إطلاع الفريق العامل، في دورته السابعة والثلاثين، على مسألة إدراج النهج المنطقي لإطار العمل في تخطيط وتقييم أنشطة التعاون التقني. وفي الدورة ذاتها، أيد الفريق العامل نظام التخطيط والرصد المحوسب، أي البرنامج +PROMS. وبدأ الآن تشغيل وحدة تخطيط ورصد البرامج بصورة كاملة، في حين وصلت وحدة التعاون الـــتقني مـــرحلة متقدمة من التطور، ومن المتوقع أن تبلغ مرحلة التشغيل الكامل، بما في ذلك التمكن من تزويد الفريق العامل ببيانات جاهزة بحلول نهاية عام ٢٠٠١. ومن المتوقع أن يعزز ذلك التقييم من جانب كل من الإدارة العليا في الأونكتاد والدول الأعضاء.

ثامنا – الاستنتاجات

٦٢- عـــلى الـــرغم من الانجازات التي تحققت والتقدم الذي أحرز في تعزيز تقديم الأونكتاد لخدمات التعاون التقني، ليس هناك الكثير مما يدعو إلى المجاملة. فمواصلة بذل جهود كبيرة أمر ضروري لجعل التعاون التقني أكثر اســـتجابة لشـــواغل الجهات المانحة ولاحتياجات الجهات المستفيدة. وفي هذا الصدد، تعتزم الأمانة البدء بعملية اســـتعراض داخلـــية تـــرمي إلى معالجة القضايا المتصلة بتقديم التعاون التقني، بما في ذلك المسائل المتعلقة بقدرة

الأونكتاد الاستيعابية لأنشطة المساعدة التقنية ومبادلاتها وتفاعلها مع العمل البحثي. ويمكن لنتائج هذه الممارسة أن تسترعي انتباه الجهات المانحة والمستفيدة للنظر فيها واتخاذ الاجراء الملائم. وقد يتطلب الأمر إنشاء آلية لمعالجة المسألة تبعا لنتائج هذه الممارسة.

٦٣- ولقد اختلط الأداء في تنفيذ توصيات خطة عمل دورة الأونكتاد العاشرة ومقررات مجلس التجارة والتنمية المتعلقة بالتعاون. وبينما أحرز تقدم كبير في مجالات محددة مثل بناء القدرات وتكامل أنشطة التعاون التقني مع العمل القائم على البحث والتحليل والمداولات، كان التقدم بطيئا في مجالات أخرى. وعلى الرغم من أن تقديم الخطة الإرشادية السنوية، ضمن تدابير أخرى، قد ساعد على تخفيف حدة بعض الصعوبات، فإن التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني يتطلب المزيد من التحسين. ومن المأمول أن تؤدي نتائج هذه الممارسة المذكورة في الفقرة السابقة والهيكل الجديد للأمانة المقترح ضمن إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين القادمة إلى التصدي لهذه الشواغل.

٦٤- إن طبيعة أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، وعدم القدرة على ابتكار أية منهجية يمكن الاعتماد عليها في قياس كمية المكاسب الناجمة عنها، وندرة البيانات - كل هذا يجعل بالضرورة أي قياس لفوائد هذه الأنشطة محفوفا بالمخاطر. ولا يمكن إدراك المجموعة الكاملة لفوائد خدمات الأونكتاد للتعاون التقني إلا على المدى البعيد، كما أنه لا يمكن دائما قياس أبعاد هذه الفوائد. وعلى الرغم من ذلك، يقدر أنه تحققت فوائد ووفورات هامة من تنفيذ مشاريع في البلدان المستفيدة، لا سيما المشاريع المخصصة لبرامج تتعلق بإدارة الديون والوصول إلى الأسواق والأفضليات التجارية وبعض الأنشطة المتعلقة بالاستثمار والسوقيات التجارية والاصلاح الجمركي والتجهيز الآلي للبيانات الجمركية، حيث ظهرت المكاسب بصورة أكثر وضوحا. ولعل هذه الخلفية من المكاسب الواضحة والمباشرة هي التي تفسر تنفيذ نسبة أعلى من المشاريع القائمة بذاتها ومن المشاريع القطرية التي تقوم على أساس تقاسم التكاليف في بعض البرامج. وقد يرغب المجلس في أن يطلب إلى الأمانة أن تقوم باستعراض لمشاريع وبرامج منتقاة يمكن أن تحقق مكاسب مباشرة قابلة للقياس بهدف تقييم الفوائد الناجمة عنها. ويمكن تقديم تقرير إلى الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية عن هذه النتائج.

٦٥- وقد واصلت النفقات ضمن إطار الأنشطة الأقاليمية، التي تستفيد منها جميع البلدان والأقاليم، اتجاهها التصاعدي وكانت تمثل في عام ٢٠٠٠ أكثر من نصف مجموع النفقات على أنشطة التعاون التقني. وعملت وفورات الحجم التي تحققت من خلال الأنشطة الأقاليمية، وكذلك من تبادل الخبرات على تعزيز فعالية التكلفة ودعم التعاون فيما بين البلدان النامية. وعلى ضوء ما تقدم، فإنه ينبغي إيلاء الاهتمام، حيثما يكون ملائما ومطلوبا لزيادة البعد الأقاليمي لخدمات التعاون التقني.

٦٦- وتعد مساهمات الصندوق الاستئماني المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني، وفي عام ٢٠٠٠ كانـــت تمـــثل ٧٠ في المائة من الموارد المتوفرة من جميع المصادر. إلا أنه منذ منتصف التسعينات، طرأت تقلبات سنوية حادة على هذه المساهمات، مما يعني بالتالي حدوث تقلبات في التنفيذ. وفي هذا الصدد، ربما يكون استعراض أسباب هذه التقلبات له مبرراته القوية.

الحواشي

(١) ترفق نتائج التقييم بالوثيقة A/56/70-E/2001/58.

(٢) A/CONF.191/11 الفقرات ٩٦-٩٨.

- - - - -